مقاربة نقدية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط

العرب
٧-١٨

أزراج عمر

في البداية ينبغي طرح مجموعة من الأسئلة من أجل إضاءة الأهداف الحقيقية المضمرة من وراء الإصرار الفرنسي على إنشاء الاتحاد من أجل المتوسط: لماذا هذه الطبخة السريعة للاتحاد؟ ولماذا لم تسبق ذلك اجتماعات قمة على مستوى الاتحاد المغاربي بين الزعماء المغاربة، ولماذا لم تستشر الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني؟

ما معنى استقطاب دول شمال افريقيا الأربعة (الجزائر، تونس، المغرب ومصر) من طرف الرئيس ساركوزي دون الأخذ بعين الاعتبار الموقف الذي أكد مسبقا على ضرورة احترام الاتحاد المغاربي، والاتحاد الافريقي في أي تشكيل لمشاريع الحوار مع أوروبا، أو لتكتلات دولية من أي نوع؟

هل يمكن للدول المغاربية الجنوبية أن تضمن تحييد السيطرة الأوروبية على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط علما أن الواقع الاقتصادي والعسكري والإعلامي والتكنولوجي والمالي غير متزن أو متوازن بين الضفة الشمالية للمتوسط وبين الضفة الجنوبية له، بل إنه واقع يغلّب هيمنة أوروبا المتوسطية في جميع النواحي.

أسباب الإصرار الفرنسي

لا بد من الإشارة إلى أن فرنسا هي جزء من حلف الأطلسي العسكري والأمني. كما أنها عضو محوري في الاتحاد الأوروبي. إلى جانب ذلك فإن فرنسا تتزعم منظمة الفرانكوفونية.

وفضلا عن كل هذه العناصر فإن فرنسا لا تعتبر دولة متوسطية فقط، بل إنها تتمتع بالامتداد الجغرافي إلى عمق أمريكا اللاتينية بواسطة مستعمرتها فيها، وإلى امريكا الوسطى الكاريبية بواسطة جزر المارتنيك المستعمرة. وتمتد كذلك إلى القارة الاسترالية بواسطة مستعمرتها كاليدونيا الجديدة، وغيرها من المناطق والجزر في المحيطات وحتى القطب الجنوبي من الكرة الأرضية، دون نسيان غوادلوب، فضلا عن الامتداد اللغوي إلى امريكا الشمالية بكندا.

ومن هنا فإن فرنسا من الناحية الجغرافية ليست متوسطية فقط، بل فهي متعددة الانتماءات كما أسلفت القول والتحديد.

إنه لا يمكن إطلاقا غض الطرف عن الطموحات الفرنسية في التواجد في كل مكان لغة، وثقافة، وتأثيرا سياسيا، ومصالح اقتصادية. ومما لا شك فيه أن لساركوزي أحلاما إمبراطورية وإن غلفها بأقنعة الدعوة إلى جعل حوض المتوسط بحيرة سلام وربما بحيرة لتبعية الضفة الجنوبية منه للمركز الفرنسي. كما أنه لا يخفى أن طموحات فرنسا لمركزة نفسها داخل الاتحاد الأوروبي كقوة لها وزن وامتداد متوسطي قائمة ومطروحة في السياسة الفرنسية الأوروبية والدولية بصفة عامة.

وهنالك عامل آخر ينبغي أن يذكر في هذا السياق ويتمثل في بحث باريس عن موطئ قدم في الشرق الأوسط حيث أنها بدأت ذلك في مشروع بناء قاعدة عسكرية في الإمارات العربية المتحدة فضلا عن محاولتها لتكريس وجودها في الشام باعتباره منطقة نفوذ لها في عهدها الاستعماري. ويمكن للمحلل أن يذهب بعيدا في تقصي هواجس السياسة الفرنسية الخارجية وبرامجها المستقبلية. ففرنسا الديغولية هي التي قادت أوروبا لتكوين السوق الأوروبية المشتركة التي تطورت فيها إلى اتحاد أوروبي يأمل أن يتحول إلى دولة موحدة عظمى متعددة الأعراق والثقافات والقوميات.

إن المشروع الديغولي لقيادة أوروبا مايزال حيا في الوعي السياسي والثقافي الفرنسي. وعلى ضوء هذا فإن محاولة نيكولا ساركوزي لتكوين اتحاد متوسطي بقيادة بلاده ترمي ولو بشكل غير مباشر إلى استخدامه كورقة قوية داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك داخل حلف الأطلسي، وفي المحافل الدولية من أجل تأكيد محورية ومركزية فرنسا في التوازنات الدولية وفي حلبة السباق نحو تنويع القطبيات في العالم المعاصر.

إن هذه المشاريع ذات الصلة بسحب البساط تحت أقدام ألمانيا العملاق الاقتصادي الأوروبي الأكبر وخلق التوازنات ولو بشكل نسبي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا والصين هي جزء لا يتجزأ من الحلم الامبراطوري الفرنسي. أما علاقة تحركات نيكولا ساركوزي بفك العزلة عن الدولة العبرية فأمر أساسي وله أهداف سياسية لا تخفى على أحد.

إن ساركوزي الهنغاري الأصول واليهودي الانتماء الديني ولو عن طريق الذكرى والوراثة يرغب أن يحمي اسرائيل عن طريق جر الدول العربية للاعتراف بها عمليا وليس صوريا.

إن إدماج اسرائيل في النسق الشرق أوسطي في إطار عملية سلمية تتجاوز الطرح الأمريكي يمكن أن يحول فرنسا إلى جسر رابط بين العرب واسرائيل حيث يكون ذلك لصالح المستقبل الفرنسي. ففي الواقع فإن المنطق الفرنسي ينطلق من وقائع مادية منها أن الدولة الفرنسية هي القوة النووية الرابعة في العالم، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة كأقوى دولة اقتصادية في المعمورة، ومن الناحية اللغوية والثقافية ففرنسا تعتبر نفسها من القوى العظمى في العالم. وإن هذه العوامل هي التي تحرك سياسات ساركوزي من أجل الامتداد إلى الفضاءات الأخرى خارج جبال البرانس سعيا وراء استعادة النفس الامبراطوري ولو على نحو رمزي مؤقتا وإلى حين.

لماذا الإسراع؟

مما لا شك فيه أن عملية "سلق" الاتحاد المتوسطي بهذه السرعة الصاروخية تعود إلى مجموعة من العوامل نذكر منها ما يلي:

١- تورط أمريكا في العراق وأفغانستان مما لطخ وجهها، وأطاح بهيمنتها، وقلّص من ظلها كقائدة للعالم الغربي برمته. وإن هذا المناخ تريد فرنسا ساركوزي أن تستغله لإعادة ترتيب قطع شطرنج السياسات الاقليمية على مستوى حوض المتوسط على الأقل.

٢- ضعف الأحوال العربية سياسيا، واقتصاديا، وأمنيا، وثقافيا ولغويا، وعسكريا، فضلا عن تمزق الشمل العربي الرسمي الذي يتجلى في غياب أي تكامل في جميع القضايا ذات الصلة بالسياسات الاقليمية والدولية، أو ذات العلاقة بالتعاون العربي-العربي في جميع المجالات.

٣- هشاشة الاتحاد المغاربي الذي بقي مجرد شكل سياسي رسمي منذ تأسيسه إلى يومنا هذا. فالاتحاد المغاربي لم يتقدم ليأخذ شكل الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل شكل حلف وارسو السابق، أو حلف الأطلسي. فالدولة القُطرية هي العمود الفقري في الواقع السياسي، والاقتصادي والأمني في الفضاء المغاربي.

إن هذه الحقيقة هي التي شجعت ساكوزي أن يخاطب، وأن يدعو الدول المغاربية بصفة مفردة إلى الانخراط في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. ومن هنا تنبع المعارضة الليبية لهذا الاستفراد. فالدول الأوروبية المتوسطية التي انضمت إلى الاتحاد من أجل المتوسط محكومة قانونيا بقوانين الاتحاد الأوروبي حيث أنها لا تقدر أن ترجح سياساتها الوطنية الضيقة على الأمن الأوروبي بأي شكل من الأشكال.

أما الدول المغاربية، أو لنقل دول شمال افريقيا والدول العربية المشرقية المتوسطية فتختلف سياساتها الوطنية وتتباين ولاءاتها ومصالحها.

إنها لا تشبه إطلاقا دول الاتحاد الأوروبي في أي شيء. وفي هذا يكمن ضعف الدول العربية المتوسطية مما سيجعلها مجرد هامش داخل الاتحاد المتوسطي.

إن وجهة نظر ليبيا أكثر موضوعية، وأكثر حرصا على المصلحة العربية والافريقية.

ن هذا التقييم محايد كل الحياد، بل إنه ينطلق من القراءة التاريخية، والواقعية لما ينبغي أن يكون عليه حوار شمال-جنوب. إن وجهة نظر ليبيا مؤسسة على مجموعة من الحقائق الموضوعية نذكر منها ما يلي:

١- إن بناء علاقات صحية مع أوروبا ينبغي أن ينطلق من احترام السيادات الوطنية لدول الضفة الجنوبية أمنيا، واقتصاديا، وثقافيا.

٢- إنه من الأفضل بل من الواقعي الدخول في التكتلات الدولية من أجل خدمة قضايا السلام والتعاون المتكافئ وليس من أجل خدمة مشاريع السيطرة.

٣- عدم تهميش الاتحاد المغاربي، بل إنه من الضروري أن يكون الفاعل والناطق الرسمي باسم جميع الدول المغاربية في المحافل الدولية، وكذلك في الحوارات من أجل صنع السلم في الشرق الأوسط وفي معالجة المشكلات في العالم. فالاتحاد المغاربي قد أقصي كوحدة متماسكة من مشروع الاتحاد المتوسطي. وهذا خطأ.

٤- ضرورة الالتزام بميثاق الاتحاد الافريقي ومؤسساته عند التفاوض مع أوروبا، أو أمريكا، أو مع أي طرف آخر في العالم.

ومن هنا فإن استبعاد الاتحاد الافريقي في عملية إنشاء الاتحاد المتوسطي يعني تصرف بعض دول شمال افريقيا بعيدا عن التزاماتها بالاتحاد الافريقي.

إن هذه التصرفات تمنح الدول الأوروبية المتوسطية الأكثر عددا، والأقوى اقتصاديات والمالكة للسلاح النووي، والأكثر تطورا تكنولوجيا وهيمنة في مجالات الفكر والثقافة والعلوم والتكنولوجيا فرصة الانفراد بالقرارات داخل الاتحاد المتوسطي، وتوجيه سياساته ومواقفه.

إنه كان من المفروض على الدول العربية المتوسطية بشكل عام والدول المغاربية بشكل خاص ألا تنساق مع الأهواء القُطرية على حساب الموقف الجماعي في إطار الالتزام بالجامعة العربية وبالاتحاد المغاربي وبالاتحاد الافريقي كمظلة موحدة وموحدة.

تحديات أمام المفكرين العرب قبل قمة الكويت المقبلة

الحياة
٧-١٨

حامد الحمود

كان لي شرف المشاركة في مؤتمر عقد في جامعة الدول العربية بتاريخ ٤ حزيران (يونيو) الماضي تحت عنوان دور المفكرين العرب في تعزيز التعاون العربي والذي دعت إليه السفيرة ميرفت التلاوي المنسق العام في جامعة الدول العربية. ووفقاً لما جاء في الدعوة فإن ذلك المؤتمر للمفكرين العرب يأتي ضمن الاعداد للقمة العربية التي سوف تعقد في الكويت أوائل عام ٢٠٠٩ والتي سوف تخصص للقضايا الاقتصادية والتنموية.

وضع المؤتمر لنفسه جدول أعمال بأن يبحث النقاط التالية:

❖دور المراكز البحثية في توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي.

❖دور المفكرين العرب في بلورة سياسات تنموية من أجل تعزيز التعاون العربي.

❖تحديد الاستراتيجيات التنموية التي تواجه التحديات في الوطن العربي، في ظل العولمة والتقدم التكنولوجي، وتقديم الاقتراحات لعرضها على القمة.

لكن الاعداد كان ضعيفاً لذلك المؤتمر المهم في أهدافه. لا شك أن فكرة الدعوة لمثل هذا اللقاء فكرة جيدة، لكن كان يمكن أن يكون مستوى هذا المؤتمر افضل لو توفر تنوع أكثر في خلفية المشاركين، وكان يمكن أن يكون الحضور أقدر على البحث في الأهداف لو طلب من بعض المشاركين إعداد أوراق بحث لتشكيل إطار يتم النقاش حوله، وكان يمكن أن تكون الأفكار أكثر ابداعاً لو قلّ الاهتمام بخبراء السياسة العرب لصالح حضور نخبة من الطلاب الجامعيين ولو كانت هناك مشاركة ممن يعيش على هامش الاقتصاد العربي، مثل سماع عذابات سائقي الشاحنات التي تنقل البضائع بين الدول العربية، وكيف تساء معاملتهم على الحدود، وكيف أن الشاحنة بين الكويت والسعودية يستغرق تخليصها من الجمارك أحيانا ثلاثة أيام. بينما الشاحنة التي تنطلق من فيلادلفيا في شرق الولايات المتحدة إلى سان فرانسيسكو في أقصى الغرب قاطعة مسافة نحو ستة آلاف كيلومتر

تنزل بضائعها قبل الشاحنة التي تنطلق من مدينة الدمام في شرق السعودية إلى الكويت قاطعة أربعمئة كيلومتر.

إن العالم العربي لا يحتاج إلى اقتراحات لتحسين البيروقراطية مثلما تضمنته دعوة الخبراء والسياسيين العرب الذين افتتح هذا المؤتمر بالاستماع إليهم، وإنما إلى رؤية جديدة ترى أن مشاكل مصر الاقتصادية ومشاكل الكويت السياسية ليس لها حل مصري أو كويتي وإنما حل عربي، هذا مع ضرورة أن تركز دولة مثل مصر على قيام طبقة متوسطة لردم الهوة بين الأغنياء والفقراء. ففي الكويت مثلاً لا تبذل الطبقة الوسطى وهي الاوسع نسبيا في العالم العربي، جهدا في تحقيق دخولها العالية، فهي طبقة وسطى دخلا وليس فكرا. فغالبية الأفراد تعيش في رفاهية القرن الواحد والعشرين، لكنها تفكر بعقلية القرن الخامس أو السادس الهجري.

ان من الضرورة أن تستعين جامعة الدول العربية بمفكرين استراتيجيين من خارج الوطن العربي لتقديم اقتراحات لمؤتمر القمة العربية الذي سوف يبحث في الهموم الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي، مثل مايكل بورتر من جامعة هارفارد، وهنري منتزبرغ من جامعة ماغيل في كندا، وغاري هامل الذي كان يدرس في كلية لندن لإدارة الأعمال عندما نشر بحثه الشهير ؟الاستراتيجية ثورة ؟ في عام ١٩٩٧، والذي تضمن الآتي: ؟إن استراتيجية التغيير لا بد من أن تهز أسس الماضي. فغاليليو تحدى مركزية الأرض. والمستعمرون الأميركيون تحدوا النظام الاقطاعي والميزات الموروثة للمجتمع الاوروبي. الفنانون الحداثيون تحدوا الفن التمثيلي. اينشتاين تحدى نيوتن. الثوريون يهدون الأسس لكن هدفهم ليس التدمير. وما يرى المحافظون أنه تدميري، يراه الثوريون على أنه تنوير؟.

إن التغيير ليس معادلة رياضية، ولا يتحقق بتطبيق برنامج كومبيوتر. إن الرغبة في التغيير الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد أن تنبع من عاطفة وأحاسيس لتحقيق عدالة في المجتمعات العربية. فمن دون عاطفة لا تتوفر الطاقة لدى الأفراد والجماعات لتكوين رؤية ثم استراتيجية للتغيير.

لذا فإن الرغبة الصادقة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي تسبق جهود الاستراتيجيين والمخططين. والرغبة لا تنبع من مهندسين وعلماء وإنما من قادة وشعوب يتم بعدها توظيف المختصين لتنفيذ هذه الرغبة والتي يجب أن تبدأ برؤية أو حلم. ولتكن أحلامنا متواضعة ونافعة. لنحلم مثلا أن تنطلق شاحنة من القاهرة إلى وهران من دون أن تتوقف على الحدود، وأن لا تتوقف عبر طريقها اجباريا إلا للتأكد من أن حمولتها لا تتعدى المسموح به لتجنب أي ضرر قد تحدثه على الجسور التي سوف تعبرها.

دبلوماسية "شهاب ٣"!

الاتحاد
٧-١٨

السير سيريل تاونسيند

على رغم أهمية الاعتراف بوجود عدة قضايا رئيسية لا تزال مثار خلاف كبير بين إيران وإسرائيل، إلا أنه من الطيش السياسي أن تسمحا للتجاذب بينهما أن يصل إلى هذا الحد الخطير من التصعيد والتوتر. وبفعل هذا التصعيد، فما أن تستعرض إحداهما عضلاتها العسكرية، حتى تسارع الأخرى إلى إبراز عضلاتها هي أيضاً. ووفق ما نرى الآن، فليس ينقص أياً من الدولتين سوى نشوب نزاع عرَضي، تكون عواقبه دماراً هائلا وخسائر فادحة في الأرواح.

ففي شهر حزيران الماضي، أجرى طيارون إسرائيليون، مناورات عسكرية جوية على بعد ١٥٠٠ كيلومتر فوق مياه غربي البحر الأبيض المتوسط، سرعان ما فسرت على الصعيدين المحلي والدولي على أنها "بروفة" لتوجيه ضربة عسكرية لمنشآت إيران النووية. وكانت هذه المناورات باهظة التكلفة وواسعة النطاق، لكونها تضمنت تدريبات على استخدام ناقلات الوقود الجوية، وكذلك استخدام الطائرات العمودية في عمليات الإنقاذ. وفي الشهر نفسه، صرح شاؤول موفاز، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي، قائلاً إنه ليس أمام بلاده خيار آخر سوى مهاجمة إيران. كما حذر مسؤولون إسرائيليون آخرون طهران من مغبة الاستمرار في برامجها الخاصة بتخصيب اليورانيوم. وتعكس كل هذه التحذيرات والمواقف، رغبة إسرائيل في الحفاظ على احتكارها للأسلحة النووية في المنطقة، مع ملاحظة أنها لم تعلن حتى الآن حيازتها للسلاح النووي.

ولم يمض على انتهاء المناورات العسكرية الإسرائيلية هذه وقت طويل حتى أعقبتها مبادرة طهران لاستعراض عضلاتها الحربية هي الأخرى. كان ذلك في ٩ يوليو الجاري، وهو التاريخ الذي صادف مناقشة قادة الدول الثماني الكبرى المجتمعين في اليابان حينئذ، للأزمة الإيرانية. وتمثل هذا الاستعراض، في إطلاق طهران لتسعة صواريخ بعيدة ومتوسطة المدى، قصدت منها توجيه رسالة فحواها تأكيد قدرتها على الرد العسكري على أي هجوم قد تتعرض له من قبل الولايات المتحدة الأميركية أو إسرائيل. وأظهر فيلم فيديو بثته طهران، إطلاق ستة صواريخ من منطقة قريبة من مضيق هرمز. والمعلوم أن نسبة ٤٠ في المئة من إجمالي النفط العالمي تمر عبر هذا المضيق بما في ذلك نفط العراق، الذي يمثل مخزونه جزءاً لا يستهان به من النفط العالمي.

بقي أن نشير إلى تهديد إيران بالإغلاق الفوري للمضيق في حال تعرضها لأي هجوم عسكري. ولم يكن غريباً أن تصعد تالياً أسعار النفط العالمي، إثر اختبار إيران لصواريخها آنفة الذكر. ومن جانبه قال قائد الأسطول البحري الأميركي الخامس، في تصريح له في شهر يونيو الماضي، إن إغلاق مضيق هرمز، سيكون بمثابة إعلان حرب من جانب طهران.

أما قائد سلاح الجو التابع للحرس الثوري الإيراني، فقد وصف اختبار صواريخ بلاده الأخير بأنه "إظهار لمدى عزمنا وقوتنا أمام الأعداء، الذين هددوا أمن إيران بلهجة عدوانية لا تخفى خلال الأسابيع القليلة الماضية". واستطرد الجنرال الإيراني قائلاً: "لكن تظل أيادينا دائماً على زناد البنادق، بينما تتحفز صواريخنا أهبة للانطلاق". ولم يمر يوم واحد على اختبار مجموعة الصواريخ الأولى حتى أعقبها في اليوم التالي مباشرة إطلاق مجموعة أخرى.

يذكر أن طهران اختبرت طرازاً جديداً من صواريخ "شهاب ٣" في ٩ يوليو الجاري، يعتقد أن له مدى يبلغ ١٢٥٠ ميلاً، بينما يبلغ الرأس الحربي التقليدي الذي يحمله طناً واحداً. ويعني هذا المدى، إمكانية وصول الصاروخ إلى كل من إسرائيل وتركيا -التي تربطها علاقة شراكة قوية مع إسرائيل- وكذلك منطقة شبه الجزيرة العربية وأفغانستان وباكستان، على رغم عدم تمتع الصاروخ بدقة التصويب. ولتحري المزيد من الدقة، فقد أصبحت القواعد العسكرية التابعة للمملكة المتحدة في قبرص هدفاً لصاروخ "شهاب ٣" الإيراني الذي جرى اختباره، وكذلك القواعد الأميركية في كل من العراق وأفغانستان، إلى جانب استهداف الصاروخ نفسه للقيادة العامة الأميركية، وللأسطول البحري الأميركي الخامس في الخليج، وكذا مقر القيادة المركزية الأميركية في المنطقة. يذكر أن لطهران ترسانة صاروخية لا يستهان بها منذ سنوات طويلة، وأنه سبق لها أن تعرضت لهجوم برؤوس حربية كيماوية شنها عليها نظام صدام حسين سابقاً، إبان الحرب العراقية- الإيرانية. واستناداً إلى هذه الخلفية، فهي أقدر اليوم بكثير من عقد ثمانينيات القرن الماضي، على إظهار قوة عسكرية أكبر.

ومن جانبها ترد طهران على اتهامات المجتمع الدولي لها، بأن برامجها النووية الجارية لا تستهدف شيئاً سوى تطوير الطاقة الكهربائية النووية، وأنه لا صلة لها البتة بتطوير السلاح النووي. وعلى عكس هذا تماماً، تزعم إسرائيل أن عامين فحسب، هما اللذان يفصلان بين طهران وبين امتلاك قنبلتها النووية. وبين هذه المزاعم وتلك، أثار دهشتي تقرير استخباراتي صدر في أميركا خلال شهر ديسمبر الماضي، وخلص إلى أن طهران عطلت برامجها النووية العسكرية منذ خمس سنوات، دون أن تعود لاستئنافها البتة. ورداً على ذلك التقرير علق الرئيس بوش قائلاً إن طهران ربما تكون قد فعلت هذا بالفعل، إلا أن ذلك يبقى أمراً آخر!

والذي لاشك فيه، أن لصاروخ "شهاب ٣"، الذي يعد نسخة مطورة من صاروخ "سكود" السوفييتي، قابلية للتحديث بحيث يمكن تزويده برأس نووي. على أن الخبراء يرون أن طهران لا تزال بحاجة إلى ما يتراوح بين خمس إلى عشر سنوات قبل أن تتمكن من تحقيق هذا الهدف. وضمن ما يثيره الخبراء، تساؤل عن عدد الصواريخ التي يمكن لطهران تطويرها بحلول ذلك التاريخ. وبالمقارنة، فليس لإسرائيل نظام صاروخي قادر على صد صواريخ "شهاب ٣" فحسب، بل إن لها نحو ٢٠٠ صاروخ مزودة بالرؤوس النووية على حد اعتقاد الخبراء. ومن شأن مجموعة صغيرة فحسب من هذه الصواريخ، أن تزهق أرواح ملايين الإيرانيين إلى جانب محو بنية طهران الصناعية والحربية من الوجود كلياً. وهذا ما يعيدني إلى القول: إن من الجنون أن تبادر إيران بإطلاق صواريخها على إسرائيل. وبدلاً من لغة التهديد والوعيد، فإن على أميركا وإسرائيل، أن تعودا إلى تجريب مزايا اللغة الدبلوماسية مع طهران.